

رئيس التحرير

علاء ثابت

رئيس مجلس الإدارة

عبدالمحسن سلامة



تأسس ٢٧ ديسمبر ١٨٧٥ . أصدر العدد الأول في ٥ أغسطس ١٨٧٦ : سليم وبشارة تقيلا

(<http://www.ahram.org.eg/Index.aspx>)

حوارات (/daily/Category/204601/76/حوارات.aspx)

«يوشيماسا هاياشى» وزير الخارجية اليابانى لـ «الأهرام»: مصر شريك إستراتيجى للحفاظ على السلام والاستقرار فى العالم

الأثنين 19 من صفر 1445 هـ 4 سبتمبر 2023 السنة 148 العدد 49945

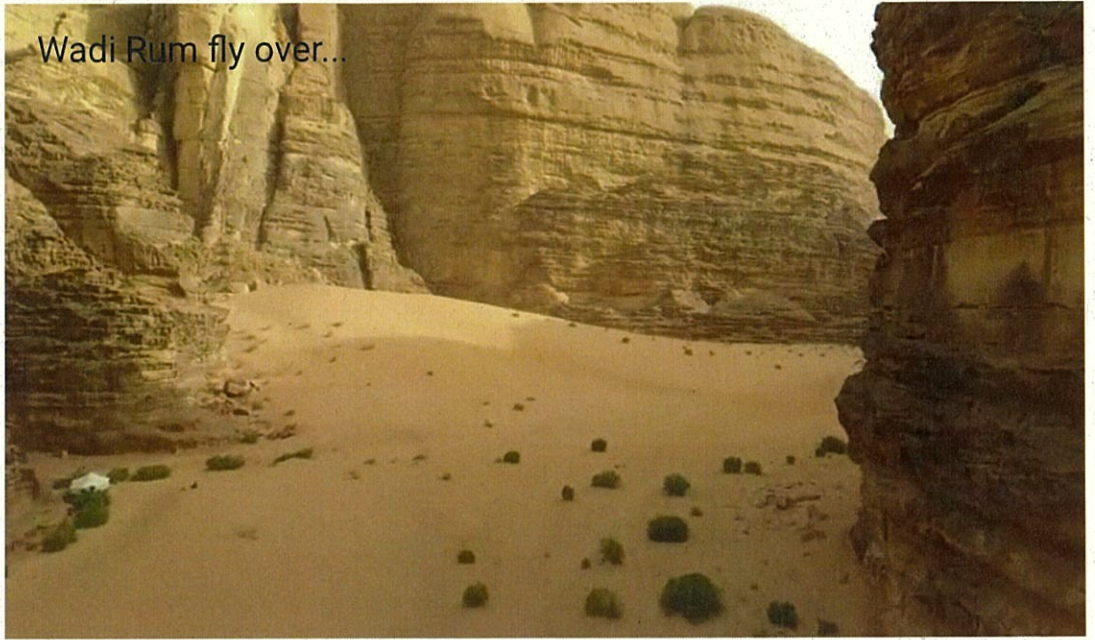
طباعة المقال (/daily/NewsPrint/912720.aspx)

أجرت الحوار إيمان عارف



يوشيماسا هاياشى

Wadi Rum fly over...



- المتحف الكبير علامة فارقة فى التعاون الوثيق بين القاهرة وطوكيو
- نتطلع لمزيد من التنسيق المصرى اليابانى بالقارة السمراء..
- وعلاقتنا بالعالم العربى تحتاج إلى تغيير
- نأمل فى عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتجنيب البشرية أخطارها البشعة

تميزت العلاقات المصرية اليابانية على مدى السنوات الماضية بالتعاون الوثيق وتقارب الرؤى السياسية بشأن التعامل مع التحديات الإقليمية والعالمية، وتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة والعالم. علاوة على إسهام اليابان المُقدر فى دعم مسار التنمية بمصر، ومشاركتها فى المشروعات القومية الكبرى، وكونها من أبرز شركاء مصر التجاريين، وتنوع وتعدد مجالات التعاون فى قطاعات التعليم والصحة والنقل والسياحة، مثل إسهامها فى بناء المتحف المصرى الكبير، ومشروع المدارس المصرية - اليابانية، والمرحلة الرابعة من مترو الانفاق، والجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا التى تعتبر نموذجا للتعاون الثلاثى بين مصر واليابان والأشقاء الأفارقة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن العام الحالى يعد استثنائيا فى مسار العلاقة بين القاهرة وطوكيو، حيث شهدت زيارة رئيس الوزراء اليابانى «فوميو كيشيدا» لمصر فى أبريل الماضى، والارتقاء بالعلاقات بين البلدين لمستوى الشراكة الاستراتيجية، وهو ما اعتبر تويجا للتطور الكبير الذى شهدته العلاقات خلال

السنوات الأخيرة، والخصوصية النابعة من توافر الإرادة السياسية والمصالح المشتركة والفرص الواعدة التي يمكن استثمارها لمصلحة البلدين.

وتأتى الزيارة الحالية لوزير الخارجية اليابانى «يوشيماساهاياشى»، للقاهرة فى إطار الحرص الدائم على التواصل والتشاور حول ملفات القضايا الخاصة بالبلدين والمنطقة والساحة الدولية، وتتزامن مع بدء الجولة الثالثة من الحوار السياسى العربى - اليابانى، فضلا عن المشاورات السياسية بين مصر واليابان والأردن. حول هذه القضايا وغيرها أجرت «الأهرام» حوارا مع الوزير اليابانى، وفيما يلى نص الحوار:

كيف تُقيّمون العلاقات المصرية - اليابانية فى ضوء الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وكون اليابان واحدة من أبرز شركاء التنمية فى مصر؟

من دواعى سرورنا أن رئيس الوزراء «فوميو كيشيدا» خلال زيارته لمصر فى أبريل الماضى، اتفق مع الرئيس عبد الفتاح السيسى على الارتقاء بالعلاقات اليابانية - المصرية، التى تستند إلى علاقات صداقة تاريخية، إلى علاقة «شراكة استراتيجية»، وبذلك تكون مصر هى أول دولة فى إفريقيا تصل إلى هذا المستوى من العلاقات مع اليابان.

كما أن مصر تتمتع بموقع استراتيجى من الناحية الجيوسياسية، حيث تربط بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، ولا يتسنى للمجتمع الدولى أن يتمتع بالازدهار بدون السلام والاستقرار فى مصر. وبناء على ذلك، تدعم اليابان جهود الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى التى تقوم بها مصر، وتساندها فى حل المشكلات والقضايا التى تواجهها، كما تدعم اليابان أيضا جهود مصر من أجل الاستقرار والتنمية فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ككل.

بالإضافة إلى أن اليابان تعمل على تعميق علاقات التعاون مع مصر فى مجموعة واسعة من المجالات، مثل السياسة والأمن والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة والرياضة، وترغب فى التعاون مع مصر باعتبارها «شريكا استراتيجيا» من أجل الحفاظ على النظام الدولى الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون وتعزيزه، حتى ينعم العالم بالسلام والازدهار فى المستقبل.

والتعاون بين اليابان ومصر يتم تعزيزه من خلال شركاء مختلفين بما فى ذلك، الجامعات والشركات والخبراء والمنظمات الدولية، علاوة على حكومتى البلدين، ولدينا على سبيل المثال دار الأوبرا المصرية التى تم بناؤها

بالتعاون مع اليابان عام 1988 لتكون قاعدة لنشر الثقافة المصرية، كما ظهرت فى السنوات الأخيرة عدة رموز جديدة للتعاون مع اليابان الواحدة تلو الأخرى .

هناك أيضا الجامعة المصرية - اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (E-JUST)، التى افتتحت عام 2010 بناء على اتفاقية تعاون بين البلدين، والتى تُعد بمثابة «قاعدة فكرية»، وواحدة من الجامعات التى تقوم بتنشئة طلاب المجال العلمى الذين سيقودون مستقبل مصر وإفريقيا، وتعمل على توسيع قاعدة مناهجها الدراسية كل عام.

كما أن «المدارس المصرية - اليابانية» (EJS) التى أصبحت منتشرة فى مصر بعد زيارة الرئيس السيسى لليابان عام 2016، تقوم بإدخال التعليم على الأسلوب اليابانى فى المدارس الابتدائية المصرية على أيدى خبراء متخصصين فى التعليم من اليابان . ومن خلال ذلك، يتم تنمية الشعور باحترام الآخرين وروح التعاون لدى أكثر من عشرة آلاف طالب، ممن يدرسون حاليا بهذه المدارس من خلال المشاركة فى تحمل مسئولية القيام بالأحداث والمناسبات المدرسية مع زملائهم الطلاب والمعلمين، مما يؤدى إلى بث حياة وروح جديدة فى التعليم فى مصر.

وماذا عن التعاون فى المتحف الكبير والاستثمارات الأخرى ؟

بالنسبة للمتحف المصرى الكبير (GEM)، الذى يتطلع العالم أجمع إلى افتتاحه بفارغ الصبر، فيعد بدوره رمزا جديدا للتعاون بين البلدين، حيث قدمت اليابان ما يقرب من 84 مليار ين، أى أكثر من نصف إجمالى تكلفة البناء، من خلال برنامج قروض المساعدات الإنمائية بالين اليابانى. ولكن الأهم من ذلك، أن الخبراء اليابانيين والمصريين يعملون معا يدا بيد من أجل حفظ وترميم آثار الملك «توت عنخ آمون» والآثار الأخرى القيّمة التى يتم اكتشافها تباعا والتى من المقرر عرضها بالمتحف، ونسأهم من خلال ذلك فى تنشئة وتدريب الخبراء المصريين .

بالإضافة إلى ذلك، تتم حاليا من خلال التعاون بين البلدين، أعمال حفظ وترميم «مركب الشمس الثانية» التى تم اكتشافها بالقرب من هرم خوفو، والتى من المقرر أن تكون أحد المعروضات الرئيسية بالمتحف المصرى الكبير فى المستقبل، تحت قيادة وإشراف الدكتور «يوشيمورا ساكوجي».

فضلا عن ذلك يتم إدخال أحدث التقنيات المبتكرة التى تشتهر بها الشركات اليابانية عالميا، مثل أنظمة التعرف على الوجه وكاميرات المراقبة، فى المتحف الكبير لحماية الآثار القيمة، وكذلك أنظمة وفاترينات عرض الآثار.

وهناك أيضا التعاون فى صيانة وتطوير قناة السويس وتقديم التعاون الفنى على مدى سنوات طويلة من أجل دعم التشغيل المستدام والمستقر والملاحة الآمنة فى القناة، التى تعتبر مجرى ملاحيا مهما بالنسبة لحركة الملاحة البحرية العالمية.

كما تتعاون اليابان ومصر فى تطوير الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة، الذى يربط وسط القاهرة بمنطقة الجيزة حيث يقع المتحف المصرى الكبير والأهرامات، حيث يتميز هذا المشروع بالبنية التحتية الصديقة للبيئة والعالية الجودة، ونتطلع إلى أن تستمتعوا باستخدام هذا المترو بعد افتتاحه وتذكروا اليابان، الدولة المحبة والصديقة لمصر.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبى المباشر لليابان فى مصر خلال عام 2022، فقد تضاعف مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 71.7 مليون دولار، وتعد الشركات اليابانية أكبر المصدرين بالمنطقة الحرة وأكبر الجهات بالنسبة لحجم التوظيف فى مصر.

كما يقوم بنك اليابان للتعاون الدولى (JBIC) وشركة «نيبون» لتأمين التصدير والاستثمار (NEXI) بتقديم التمويل لأكبر مشروعات توليد الكهرباء بطاقة الرياح فى مصر التى تشارك فيها الشركات اليابانية، وتجتهد اليابان بمختلف قطاعاتها وتعمل بنشاط على صياغة المشروعات التنموية فى مصر، من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتواصل اليابان تقديم الدعم المالى منذ عام 1988 للقوة متعددة الجنسيات والمراقبون MFO المنتشرة فى شبه جزيرة سيناء، والتى لا غنى عنها من أجل السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ككل، حيث قدمت حتى الآن ما مجموعه 31 مليون دولار كدعم مالى، وقامت بإيفاد اثنين من أفراد الاتصال بالمقر بدايةً من عام 2019، وضاعفت العدد إلى أربعة أفراد بدايةً من هذا الصيف، وسنواصل العمل مع مصر يدا بيد من أجل المساهمة فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة.

تزامن زيارتكم للقاهرة مع انعقاد الجولة الثالثة للحوار اليابانى العربى، ما الذى تأملون فى الخروج به منها بما يعزز أواصر العلاقات العربية اليابانية، وماذا عن أبرز الملفات المطروحة خلال هذه المشاورات؟

الغرض الرئيسى من زيارتى لمصر هذه المرة هو عقد الحوار السياسى اليابانى العربى الثالث برئاسة مشتركة مع وزير الخارجية سامح شكرى، حيث تتولى مصر رئاسة جامعة الدول العربية، وأتطلع إلى تبادل وجهات

النظر بصراحة ووضوح مع زملائى الأعرء وزراء خارجية الدول العربية حول المزيد من تنمية وتعزيز العلاقات بين اليابان والدول العربية، على أساس علاقات الصداقة والثقة طويلة الأمد فيما بيننا.

وعندما ننظر إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، نلاحظ أنه بينما مازالت قضية السلام فى الشرق الأوسط والصراعات فى سوريا واليمن وغيرهما، مستمرة، فإن هناك تحركات جديدة للتضامن والتعاون، مثل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران.

واعتقد أنه فى ظل هذه الظروف، فإن العلاقة بين اليابان والعالم العربى أيضا يجب أن تتغير. وأنا عن نفسى، أظن أن هناك متسعا من المجال أمام اليابان والعالم العربى لتطوير علاقة «شراكة» يتعاونون من خلالها فيما بينهم فى مختلف المجالات مثل الاقتصاد والسلام والاستقرار والأمن البحرى، لذا فخلال انعقاد الحوار السياسى اليابانى العربى القادم، أود أن أعرض رؤية اليابان حول علاقاتنا المستقبلية.

كما أنه من المقرر أيضا انعقاد الاجتماع الثلاثى الأول بين اليابان ومصر والأردن على مستوى الوزراء، فمصر والأردن لاعبان أساسيان لا غنى عنهما من أجل تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة، لا سيما فى قضية السلام فى الشرق الأوسط، ولديهما علاقات صداقة طويلة الأمد مع اليابان. وأتطلع إلى تبادل وجهات النظر تجاه الوضع الإقليمى على مستوى وزراء الخارجية، ومناقشة مشاريع تعاون محددة بين الدول الثلاث من أجل الاستقرار والازدهار بالمنطقة والدول المجاورة.

تعد اليابان من الشركاء الرئيسيين للقارة الإفريقية، التى تواجه تحديات تنموية بالغة الصعوبة، كيف يمكن لمصر واليابان أن تقدم يد العون والمساعدة لدول القارة؟

قارة إفريقيا، التى يقال إنها ستشكل ربع سكان العالم بحلول عام 2050، قارة شابة ومفعمة بالأمل، ويتوقع الجميع أن تنمو بشكل ديناميكى. وعلى النقيض، فهى تواجه عدة تحديات مختلفة مثل الفقر وانتشار الأمراض المعدية وضعف الأنظمة الصحية، وتساعد الإرهاب والتطرف والعنف وما إلى ذلك.

وخلال مؤتمر تيكاد7 عام 2019، الذى شارك رئيس وزراء اليابان (آنذاك) شينزو أبى فى رئاسته مع الرئيس السيسى، بصفته رئيسا للاتحاد الإفريقى فى ذلك الوقت، ومن أجل المزيد من الدعم لتنمية الموارد البشرية فى إفريقيا، تم الإعلان عن قبول 150 طالبا من الطلبة المبعوثين من إفريقيا للدراسة بجامعة E-JUST والتى سبق الحديث عنها، وذلك بهدف مواصلة دعم تنمية الموارد البشرية والمساهمة فى بناء شبكة

العلوم والتكنولوجيا المستقبلية من خلال تنمية الموارد البشرية فى مجال العلوم والتكنولوجيا بالقارة. أيضا، وخلال مؤتمر تيكاد8 فى أغسطس الماضى، الذى حضرته كمبعوث خاص لرئيس وزراء اليابان، تم الإعلان عن مواصلة التوسع فى قبول 150 طالبا جديدا من طلاب الدكتوراه، كطلبة مبعوثين من إفريقيا للدراسة بجامعة E-JUST. وبذلك، ومما يدعو للفخر، أن هذا المشروع (E-JUST) الذى نشأ من خلال التعاون الثنائى بين البلدين، قد نما إلى حد أنه أصبح يعود بالنفع على البلدان والمناطق المجاورة.

فضلا عن ذلك فقد شاركت اليابان فى منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة الذى تم إطلاقه بمبادرة من الرئيس السيسى، باعتبارها دولة ذات شراكة استراتيجية منذ دورته الأولى. وفيما يتعلق بمركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام (CCCPA)، الذى يختص ببناء قدرات أفراد حفظ السلام فى المنطقة الإفريقية بصفة خاصة ويُجرى أبحاثا فى مجال بناء السلام، فقد قامت اليابان بدعم عقد ورش عمل حول التطرف فى «القرن الإفريقي» وإقامة دورات تدريبية لكبار ضباط بعثة الاتحاد الإفريقي. حيث قمنا حتى الآن بتدريب أكثر من 20 ألف مدير تنفيذي.

وَحالياً، قامت «منظمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)، وهى الوكالة الإنمائية للاتحاد الإفريقي»، والتي يتولى الرئيس السيسى رئاسة اللجنة التوجيهية الرئاسية لها، بإبرام اتفاقية تعاون تجارى فى عام 2014، مع هيئة التعاون الدولى اليابانية (جاىكا) من أجل تعزيز التعاون.

ووفقا لتقرير الاستثمار العالمى الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر خلال عام 2022 تضاعف مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 11,4 مليار دولار. وبذلك تحتل مصر المكانة الأولى إفريقيا، ومن ثم فإن اليابان لن تقوم بتعزيز الاستثمار فى مصر فقط من خلال (القطاعين العام والخاص) كما ذكرت من قبل، بل ستدعم أيضاً سياسات الحكومة المصرية فى أن تصبح بوابة لإفريقيا، وستبذل قصارى جهدها من خلال القطاعين العام والخاص معا لتعزيز وتوسيع صادرات الشركات اليابانية العاملة فى مصر إلى الدول الإفريقية.

وأنا على يقين من أنه لا يزال هناك الكثير من التعاون الذى يمكن أن تقوم به اليابان ومصر معا للمساهمة فى دعم التنمية فى إفريقيا، لذا أتطلع إلى المزيد من التعاون فيما بيننا.

يعانى العالم تداعيات ظاهرة التغير المناخي، ومن المعروف أن اليابان لديها إسهامات كبيرة فى هذا المجال، فى ضوء اهتمامكم بهذا الملف كيف يمكن تعزيز التعاون بين البلدين لمواجهة هذه

الظاهرة؟

تعد قضية تغير المناخ قضية ملحة تشترك فيها البشرية جمعاء، بل وينبغي أن تطلق عليها «أزمة المناخ»، وأود هنا أن أشيد بمصر وريادتها فى استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغير المناخ (COP 27) العام الماضي، والذي أسفر عن نتائج مهمة مثل «خطة شرم الشيخ التنفيذية».

وفيما يتعلق بتغير المناخ، فقد أجرينا مناقشات بصدق ووضوح مع الدول والمنظمات المشاركة فى قمة هيروشيما لمجموعة السبع والتي تولت اليابان رئاستها هذا العام، حيث أكدت مجموعة السبع والدول الإفريقية ودول المناطق الأخرى أيضا ضرورة العمل معًا من أجل الحد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون من العالم.

وعند التعامل مع أزمة المناخ، ينبغي استهداف الهدف المشترك المتمثل فى صفر انبعاثات من خلال مسارات مختلفة بحسب ظروف كل دولة، حتى لا نعرقل النمو الاقتصادي، مع الأخذ بأقصى حد ممكن من استخدام الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.

وأنا على علم بأن مصر تمتلك زمام الريادة فى الساحات الدولية فى مجال تغير المناخ، بل وتعمل أيضا بجد على تعزيز تطوير الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك، وبالنسبة لليابان، فهى تقوم بتقديم مجموعة متنوعة من الدعم للمساهمة فى إزالة الكربون والتحول إلى الطاقة النظيفة فى مصر.

وعلى سبيل المثال، فدعم إصدار سندات الساموراى بقيمة 500 مليون دولار من قبل شركة نيبون للتأمين على التصدير والاستثمار (NEXI)، وغيرها، يتم الاستفادة منه كتمويل مالى إضافى لتنمية سياسات تشجيع تحويل مركبات البنزين إلى مركبات الوقود المزدوج، البنزين والغاز الطبيعى معا، لتقليل انبعاثات ثانى أكسيد الكربون فى مصر.

كما أن الشركات اليابانية شاركت فى إنشاء وتنفيذ أحد أكبر مشروعات توليد الكهرباء بطاقة الرياح فى مصر، حيث يقوم بنك اليابان للتعاون الدولى (JBIC) بدعمه من خلال قرض وتقوم شركة نيبون للتأمين على التصدير والاستثمار (NEXI) بالتغطية التأمينية.

ويجرى أيضا تطوير توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بالاستفادة من المساعدات الإنمائية اليابانية الرسمية. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز المزيد من التعاون فى مجال الطاقة النظيفة بين البلدين فى المستقبل أيضا.

كيف تُقيّمون الجهود الدولية المبذولة للحد من الانتشار النووي، وفى رأيكم ما الذى ينقص هذه الجهود حتى تؤتى ثمارها؟

يعد الانتشار النووي قضية بالغة الأهمية تهدد السلام والأمن فى المجتمع الدولي، ويتضح ذلك من الأنشطة النووية والصاروخية المتزايدة لكوريا الشمالية، ويشكل نزع السلاح النووى ومنع الانتشار أهمية كبرى بالنسبة لليابان، التى تطمح إلى «عالم خال من الأسلحة النووية»، حيث إنها البلد الوحيد الذى عانى ويلات الهجوم النووى فى أثناء الحرب العالمية الثانية، وفى ظل البيئة الأمنية الصعبة، فإن قضية الانتشار النووى تشكل تهديدا خطيرا ووشيكا لأمن اليابان، وتولى بلادى أهمية كبرى لمعالجة هذه القضية.

وأود أن أشير إلى أن أحد الأنظمة والتدابير الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية، هو نظام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، التى صدقت عليها 191 دولة ومنطقة بما فى ذلك اليابان ومصر، وتعد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التى تضم فى عضويتها 177 دولة، هى الضامن لعدم تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأغراض العسكرية، وهناك أيضا مجموعة الموردين النوويين (NSG) لمراقبة تصدير المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالطاقة النووية، وهذه الأطر الثلاثة لا غنى عنها من أجل تعزيز النظام الدولى لعدم الانتشار، وتواصل اليابان مساهماتها بنشاط فى مثل هذه الجهود. وبالنظر إلى هذه الأطر، فيمكن تقييمها على أنها تعمل بشكل جيد فى المجمع.

ولكن فى ذات الوقت، قضية الانتشار النووى تتأثر أيضا بالوضع الدولى، لذا فهى دائما ما تواجه تحديات جديدة، مثلا فإن الأنشطة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية مازالت مستمرة.

وستواصل اليابان فى المستقبل أيضا المساهمة بنشاط فى حل قضية الانتشار النووى على المستوى الدولى، بالاستفادة من أطر العمل المتاحة مثل نظام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجموعة الموردين النوويين.

رابط دائم:

<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/912720.aspx>

(<https://www.addtoany.com/share?url=https%3A%2F%2Fgate.ahram.org.eg%2Fdaily%2FNews%2F912720.aspx>)
(facebook#/) (twitter#/) (whatsapp#/) (telegram#/) (linkedin#/)

كلمات البحث:

يوشيماسا هاياشى (Search.aspx?text=يوشيماسا هاياشى &StartRowIndex=0) | وزير الخارجية اليابانى (Search.aspx?text=وزير الخارجية اليابانى &StartRowIndex=0) | مصر واليابان (Search.aspx?text=مصر واليابان &StartRowIndex=0) | الحوار السياسى العربى اليابانى (Search.aspx?text=الحوار السياسى العربى اليابانى &StartRowIndex=0)